



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (118) لسنة (2014م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة
يوم الثلاثاء 4 محرم 1436 هجرية، الموافق 28/10/2014 ميلادية،
برئاسة المهندس/ عبد الملك أحمد العرشي
وبحضور كل من:-

- عضو مجلس الإدارة 1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني
..... 2. الأستاذ/ أمين معروف الجندي
..... 3. الأستاذ/ نجيب محمد بكير
..... 4. القاضي/ عبدالرازق سعيد حزام الأكحلي
..... 5. المهندس/ عبدالحميد أحمد المتوكل
..... 6. الدكتور/ محمد أحمد علي ثابت

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري
تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة سمارت باور ضد الصندوق الاجتماعي للتنمية - فرع عدن بشأن المناقصة رقم (300.12282) لسنة 2014م الخاصة بمشروع تأهيل محطة وحقل الروي / جعافر محافظة أبين.
الواقع والإجراءات

تحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:
أولاً: بتاريخ 17/8/2014م تقدمت الشاكية بعربيضة شكوى إلى الهيئة ضد الصندوق الاجتماعي فرع عدن تضمنت أنها تقدمت في المناقصة المذكورة بمواصفات دولية لا تقل فنيا عن المواصفات التي قدمتها الشركة المرسي عليها المناقصة، كما أن موديل المحرك الذي قدمته هو نفس مواصفات الموديل المطلوب وبين نفس السعر، ولكنه تم استبعاد عطائها رغم مطابقتها للمواصفات. وطلبت في نهاية شكاوها من الهيئة التوجيه بوقف الإجراءات وإعادة النظر في قرار الارساع.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (1281) وتاريخ 20/8/2014م تضمنت وقف الإجراءات والرد على الشكوى وموافقة الهيئة العليا بأولييات المناقصة خلال سبعة أيام عمل، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة بتاريخ 26/8/2014م وارفقت كافة الأولويات المطلوبة.



Ref:

الرقم:

Date:

التاريخ:

Res.:

المرفقات:

ثالثاً: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وابداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الملاحظات الآتية:

أ- الإجراءات المتبعة من قبل الجهة:

- 1- قامت الجهة باتباع طريقة المناقصة العامة وتم الإعلان عن المناقصة بتاريخ 2013/12/9 م بصحيفتي الثورة والجمهورية لمدة 30 يوما.
- 2- أقفلت اللجنة عملية بيع وثائق المناقصة بتاريخ (غير محدد بالإعلان او بأي وثيقة أخرى).
- 3- تقدم لشراء وثائق المناقصة 11 شركات.
- 4- قامت الجهة بفتح المطارات بتاريخ 2014/1/12 وكان عدد المتقدمين 4 شركات، حيث كان أقل عطاء هو عطاء مؤسسة السنيدار بمبلغ (\$272,375) وأعلى العطاءات سعرا هو المقدم من مؤسسة باحاج بمبلغ (\$334,123.85).
- 5- قامت لجنة التحليل بمباشرة عملها بتاريخ (2014/5/25) وانتهت بتاريخ (2014/6/25) حيث بدأت اللجنة بتحديد الاستجابة الأولية وفي هذه المرحلة لم تم استبعاد اي عطاء.
- 6- قامت الجهة بإجراء التحليل الفني والمالي للعطاءات وتم استبعاد عطاء مؤسسة السنيدار وعطاء شركة سمارت باور وعطاء مؤسسة طيبة نتيجة لأسباب فنية ومخالفتها عطاءاتهم لبعض المعاصفات الفنية بوثيقة المناقصة.
- 7- أوصت لجنة التحليل بإرساء المناقصة على مؤسسة باحاج بمبلغ 334,123.85 دولار.
- 8- أقرت لجنة المناقصات التوصية بالترسيه على مؤسسة باحاج .
- 9- قامت الجهة بمخاطبة المتقدمين بقرار الإرساء بتاريخ 2014/8/13 م.
- 10- قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا وموافقتها بالأوليات بتاريخ 2014/9/1 م.

بـ الملاحظات على الشكوى:

1. تم تقديم الشكوى خلال الفترة القانونية.
2. عطاء الشاكية ليس أقل الأسعار وفقاً لحضور فتح المطارات.
3. استبعدت الشاكية لتقديمها محرك ذو موديل اخر غير الموديل المطلوب في وثيقة المناقصة ذلك انها قدمت محرك موديل (16C) والمطلوب (16W).
4. فيما يخص البند (3.4) فإنه اتضح فعلياً من خلال رسالة المهندس المختص الذي قام بالتحليل الاولى ومن خلال مراجعتنا للموقع الخاص بشركة Wellmaster، فقد اتضح فعلياً ان



Ref: الرقم:
Date: التاريخ:
Res: المرفقات:

اقصى رفع عمودي هو 258 متر وليس 285 كما جاء في الموصفات الفنية المقدمة من الجهة الا ان الجهة اكذت ان هذا الانحراف ليس انحرافا جوهريا.

5. فيما يخص البند(3.6) فقد كان عطاء الشاكية غير مطابق للموصفات ذلك ان اقصى حمل مستمر للأنابيب المذكورة في عطائها هو (4) طن في حين ان المطلوب هو (4.8) طن، ومع ذلك ترى ان ذلك الانحراف ليس انحرافا جوهريا.

جـ الملاحظات بالنسبة للجهة:

1. احتوت وثيقة الجهة ضمن قائمة بيانات العطاء في بندها رقم (26-3ز) على الشرط التالي:
 - (في حال نقص فترة سريان ضمان العطاء فترة اقل او تساوي 30 يوم يتم اضافته مبلغ يساوي قيمة الضمان المطلوب الى عطاء المورد وذلك لاغراض التقييم.
 - في حال نقص فترة سريان ضمان العطاء فترة تزيد عن 30 يوم يتم استبعاد العطاء المصاحب لذلك الضمان) وهذا مخالف لنص المادة رقم (168) فقرة(ب) من اللائحة التنفيذية التي تنص على التالي: (البدء بتقييم الاستجابة الأولية للعطاءات المقدمة فيما يتعلق باستيفائها للشهادات والبطاقات وفقاً للشروط المحددة في وثيقة المناقصة ويمكن للجهة إذا كانت هناك نواقص أو شائئن في صحة وسلامة هذه الوثائق مخاطبة مقدمي العطاءات الذين لديهم نواقص على قاعدة واحدة دون أي تمييز بينهم لاستيفائها والتثبت من صحتها خلال فترة محددة باستثناء عدم جواز تعديل أو تصحيح ضمان العطاء وإذا لم يتم استيفائها فيتم استبعاد العطاء قبل الانتهاء من أعمال التحليل والتقييم).

رابعاً: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولات، اتخذ القرار الآتي:
القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان عطاء الشاكية لم يكن مطابقاً للموصفات المطلوبة فيما يتعلق بموديل المحرك ذلك انها قدمت محركاً موديل (16C) بينما كان المطلوب في وثيقة المناقصة محرك موديل (16W)، فإن استبعاد ذلك العطاء يعد إجراء صائب وموافقاً للقانون. ولذلك،

واستناداً إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1- رفض الشكوى المقدمة من شركة سمارت باور ضد الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع عدن



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res.:

المرفقات :

لصحة الأساس التي بني عليها قرار استبعاد عطائها.

2. التوجيه للجهة باستكمال الإجراءات مع تنبيهها إلى المخالفات الواردة في تقرير المكتب الفني المذكورة أعلاه للعمل على عدم تكرارها مستقبلاً.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 4 محرم 1436 هجرية، الموافق 2014/10/28 ميلادية.

القاضي / عبد الرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس / عبد الحميد التوكيل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور / محمد أحمد علي ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور / ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ / أمين معروف الجندي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ / نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس / عبد الملك أحمد العرضي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات